A

ويبـــو

WIPO/ACE/3/14
الأصل : بالبرتغالية
التاريخ : ٢٠٠٦/٥/٩

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة

جنيف، من ١٥ إلى ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٦

السياسات العامة الرامية إلى مكافحة القرصنة في البرازيل(*)

وثيقة من إعداد

مارسيو كوستا دي مينز إي غونسلفز، الأمين التنفيذي،

وأليكس كانوتو، نائب الأمين التنفيذي،

المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة، البرازيل

(*) الآراء ووجهات النظر المعبّر عنها في هذه الدراسة هي آراء ووجهات نظر المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة آراء ووجهات نظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أو الدول الأعضاء فيها.

السياسات العامة الرامية إلى مكافحة القرصنة في البرازيل

حققت البرازيل نجاحاً مرموقاً في مكافحة أعمال القرصنة خلال العقود الأخيرة، غير أن إنشاء المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ بمقتضى القانون MP No. 220/04 شكل بلا شك خطوة مهمة إلى الأمام وحدثاً فاصلاً في تنفيذ السياسات العامة في هذا المجال. والمجلس مختلط يضم بين أعضائه كلاً من القطاعين العام والخاص، ويتكون من ممثلين عن سبع وزارات (العدل والمالية والخارجية والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتنمية والصناعة والتجارة الخارجية والعمل) وعن مجلس الشيوخ ومجلس النواب والشرطة الفدرالية والشرطة الفدرالية للطرق العامة ومأمورية الضرائب. ويضم المجلس بين أعضائه أيضاً ست جمعيات خاصة تمثل صناعة المصنفات السمعية البصرية والتسجيلات الصوتية والبرمجيات والنشر والتبغ والمشروبات الكحولية والوقود، والجمعية البرازيلية للملكية الفكرية. وترتب على إنشاء ذلك المجلس أن اصبح للبرازيل جهاز مركزي مسؤول عن صياغة سياسات عامة مناهضة للقرصنة وتنفيذها وتقييمها.

وبناء عليه، وضع أعضاء المجلس وأقروا خطة عمل تتكون من ٩٩ توجيهاً ينقسم إلى أربعة عناصر هي العنصر الرادع والعنصر التربوي والعنصر الاقتصادي والعنصر المؤسسي، ويجري تنفيذه على الأجل القصير والمتوسط والطويل. وفور اعتماد المجلس لخطة العمل، بدأ تنفيذ الأنشطة وفقاً للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الخطة الوطنية.

وإثر تطور الأنشطة، اتضح أنه ينبغي تحسين الخطة وإدخال بعض التعديلات الضرورية عليها، بما في ذلك بعض التوجيهات الجديدة. وظل ذلك التحسين متمشياً مع مبادئ الخطة الاستراتيجية التي وضعت في الأصل، واتفق على أنه لا ينبغي صياغة الخطة الوطنية لمكافحة القرصنة على نحو ثابت لا يقبل التغيير.

وتترتب الضرورة الملحة لاعتماد هذه الخطة من أن الأحوال في البرازيل اليوم تختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه الحال عندما وضعت النسخة الأولى للخطة الوطنية، وتطلب الأمر تعديل النص الأصلي.

ومن ثم، باشر المجلس طوال سنة ٢٠٠٥ بعض الأنشطة التي لم ترد في الأصل في المبادئ التوجيهية الأولية، غير أنها كانت تتمشى دون أي شك مع الفكرة الأساسية للمبادئ الواردة في التوجيهات التسعة والتسعين. ولهذا الغرض، عقدت اجتماعات وحلقات تدريبية بصورة منتظمة من أجل تقييم الأعمال المنجزة وإقرار التعديلات الضرورية واقتراح توجيهات جديدة لمواصلة مكافحة أعمال القرصنة في البرازيل.

والغرض من الحلقات التدريبية الرامية إلى تقييم السياسات العامة ووضع سياسات جديدة هو مواصلة توسيع نطاق التدابير المناهضة للقرصنة. كما أنها تستهدف التوصل إلى نتائج من الممكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في كل قطاعات المجتمع المدني المتضررة من أعمال القرصنة، بما في ذلك العاملين والمستهلكين والفنانين والمؤسسات التجارية. ولهذا الغرض، أصبح من الضروري شق طريق للمشاركة المباشرة والديمقراطية تسمح لجميع الأطراف المعنية بأن تعبّر فيها عن آرائها.

وترد فيما يلي التدابير الرئيسية التي اتخذت سنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالعناصر الأربعة المذكورة أعلاه:

العنصر الرادع

لا شك أن أهم التدابير التي اتخذت سنة ٢٠٠٥ تعلقت بأعمال الردع سواء بسبب حجم الموارد التي استثمرتها الحكومة الفدرالية والدول والبلديات، أو بسبب اهتمام وسائل الإعلام بها التي أصبحت أخبار مصادرة المنتجات غير القانونية والحجز عليها تحتل صفحاتها الأولى. ويكشف ذلك بوضوح الدور المهم للأخبار الواردة في نهاية هذا التقرير نتيجة لتصاعد العمليات التي أجرتها الشرطة الفدرالية وشرطة الطرق العامة ومأمورية الضرائب والوكالات الإقليمية المعنية بإنفاذ القانون.

وينبغي الإشارة إجمالاً إلى أن تدابير الردع تشمل أيضاً بعض التدابير غير المعلن عنها في الوسائل الإعلامية مع إنها مهمة لردع الجرائم المرتبطة بالقرصنة. ومن أمثلة ذلك إنشاء جهاز مباشر للتبليغ عن أعمال القرصنة وإدراج مسألة القرصنة في نظام الأمن العام الذي ظهر إلى الوجود عندما انضمت إدارة الأمن العام إلى المجلس، وازدياد حالات طرد الأجانب الضالعين في أعمال القرصنة، كما ورد ذلك في تقرير عن القرصنة.

وموازاة لذلك، قدمت طلبات عدة إلى الدول بهدف إنشاء هيئات متخصصة، مما كان له أثر بعيد وأدى مؤخراً إلى إنشاء هيئات تتجاوز المستوى الوزاري وتماثل المجلس الوطني لمكافحة أعمال القرصنة. وثمة تطور مهم آخر يخص الدول والبلديات، وهو إيقاف أو سحب تراخيص التجار الذين يبيعون منتجات القرصنة في الأماكن العامة. ففي أغلب الأحيان، تمنح الإدارات الحكومية تراخيص البيع لصغار التجار دون معرفة نوع المنتجات التي يبيعونها. وقد بطل هذا الاتجاه اليوم.

وعلى الصعيد الدولي، تجري وزارة الخارجية اتصالات بالحكومات الأجنبية لتبادل المعلومات بشأن مكافحة أعمال القرصنة. وفي سنة ٢٠٠٥، وقعت مذكرة تفاهم مع باراغواي من أجل إنشاء فريق ثنائي للاستخبارات في هذا الشأن.

وفي سنة ٢٠٠٥، هاجمت شرطة الاتحاد الفدرالي والدولة والبلديات عدة مراكز معروفة ببيع منتجات القرصنة. وفي أول الأمر، جرى إغلاق الطرق التي تنفذ منها هذه المنتجات إلى الأراضي الوطنية، مع تكثيف الرقابة على مراكز الحدود الاستراتيجية مثل "جسر الصداقة" الذي يربط بين البرازيل وباراغواي. وبذلت الجهود من ثم لتكثيف التدابير الرادعة في مراكز البيع والمناطق الثانوية القريبة من أسواق الاستهلاك الكبيرة. وخير مثال على ذلك العمليات التي نفذت في StandCenter وPromoCenter وShopping 25 de Março في ساو باولو، وShopping Oiapoque في بيلو هوريزنت، وFeira de Caruaru في برنامبوكو، وسوق أوروغواي في ريو دي جانيرو، ومعرض المنتجات المستوردة في برازيليا.

ولم يترتب على تصاعد تدابير الردع في مراكز البيع الاستراتيجية أي إعاقة للأنشطة الإجرامية التي ترتكب بالقرب من الحدود، بل إنها استمرت وأصبحت أكثر تقنية وإبداعاً للتحايل على مراقبة الشرطة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مداهمة الشرطة لسوق السلع المقلدة في (Minais Gerais) كانت بداية للعمل المشترك بين قوات الشرطة المدنية والعسكرية في هذه الدولة.

العنصر التربوي

من الضروري إعلام المجتمع بالمخاطر المرتبطة باستهلاك سلع القرصنة إذا أريد تنفيذ سياسة متماسكة ومتينة لمكافحة القرصنة.

وتستهدف تدابير الردع منع عرض المنتجات غير القانونية وزيادة تكاليف سلع القراصنة بالتالي. وتساعد الدعاية الكبيرة لهذه التدابير في وسائل الإعلام على توعية السكان بالطابع غير المشروع للقرصنة، وتفادي انتشار شعور الأشخاص الذين يرتكبون الجرم في مجال الملكية الفكرية بالإفلات من القصاص.

ومن جهة أخرى، تستهدف التدابير التربوية الطلب ولا ترمي فقط إلى تنبيه المجتمع بالمخاطر المرتبطة باستخدام منتجات القرصنة، أي تمويل عصابات المجرمين المنظمة دولياً وانخفاض معدلات العمالة إلخ. وإنما ترمي على الأخص إلى دعم ثقافة الملكية الفكرية في البرازيل، وتحث المستهلك على اختيار السلع الأصلية بصورة تلقائية.

وفي سنة ٢٠٠٥، عقدت مؤتمرات وندوات عدة بشأن القرصنة تحت رعاية المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة والأطراف المعنية الأخرى. ومن أمثلة ذلك، الحلقات التدريبية التي شارك في تنظيمها المجلس ومكتب النائب العام في بعض الدول البرازيلية مثل ريو دي جانيرو وبهيا وغوياس وماتو غروسو. وينطبق ذلك أيضاً على نقابة المحامين البرازيلية التي نظمت حلقات تدريبية بالاشتراك مع مكتبي الملكية الفكرية في ماتو غروسو وساو باولو، وعلى المجلس الفدرالي لنقابة المحامين البرازيلية في برازيليا الذي أنشأ لجنة خاصة لدراسة مسألة الملكية الفكرية.

وعلى الصعيد الوطني، سمح الاتفاق المبرم في أغسطس/آب ٢٠٠٥ بين المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وإدارة الحماية والدفاع عن المستهلك بإدراج مسألة القرصنة في البرامج التدريبية المخصصة للفنيين العاملين في وكالات الدولة المعنية بحماية المستهلكين في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥. كما نظمت برامج تدريبية في روريما واسبيرتو سانتو وماتو غروسو دو سول ومرنهاو وغوياس وبرنامبوكو، وأتيحت الفرصة للحديث مع بعض المهنيين الذين لهم اتصالات مباشرة مع المستهلكين في مختلف مناطق البلد.

وثمة دورة تدريبية أخرى لموظفي الدولة تم الإعداد لها في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥ من المرتقب تنفيذها سنة ٢٠٠٦ لصالح ضباط الشرطة وخبراء ووكلاء الخزانة العامة والشؤون المالية، ومن المخطط تنظيم برامج تدريبية بالاشتراك مع جمعية الدفاع عن الملكية الفكرية في ريو غراندي دو سول وبرنامبوكو وميناس خريس وساو باولو، ومن المرتقب أن يشارك فيها ممثلون عن ٢١ دولة برازيلية.

وإلى جانب الحلقات الدراسية والتدريبية، بدأ الاستعداد لشن حملة تربوية تستهدف السكان مباشرة. وأشرف المجلس الوطني بالتعاون مع الاتحاد الوطني لوكلاء الخزانة العامة على تنظيم حملة تربوية شعارها "احذروا من القراصنة! ولا تستخدموا سوى المنتجات الأصلية". وعلى الرغم من أن شعار النص الأصلي للخطة الوطنية كان في السابق "السلعة الزهيدة الثمن باهظة التكلفة"، تقرر بعد إجراء دراسات عن السوق استخدام الشعار الآخر على أمل تحقيق نتائج أفضل. وتتمثل الحملة في بث شعارات وتوزيع إعلانات تربوية وقبعات وقمصان وأقلام حبر جاف وما شابه ذلك. وخلال المرحلة

الأولى للحملة، من المرتقب أن يتركز الاهتمام على الأعياد والمهرجانات الشعبية، وينصب خلال المرحلة الثانية على تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية وطلبة المعاهد العليا والجامعات.

وعلى نفس المنوال، أعدت محافظة ساو برناردو دو كامبو (المدينة المجاورة لساو باولو) كتيباً مخصصاً للمستهلكين بوجه عام تحت عنوان "السلعة الزهيدة الثمن باهظة التكلفة"، تحت إشراف (معهد حركة المؤسسات الرامية إلى التنمية المستدامة Grande ABC)، وبمساندة بعض أعضاء المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة.

وساعدت هذه البرامج التربوية على تعريف السكان بالمناقشات الجارية تحت رعاية المجلس الوطني. وعلاوة على الحجج التقليدية التي أدلي بها فيما يخص المخاطر على صحة وأمن المستهلكين والعمالة والتهرب من الضرائب وتمويل عصابات الجريمة المنظمة وتثبيط الإنتاج العلمي والثقافي، تم تناول بعض المسائل الأخرى مثل تقدير أسعار المنتجات الأصلية والاستثمار في أعمال البحث ودفع الضرائب وحقوق العمال إلخ.

وعلاوة على ذلك، بذلت الأطراف المعنية أقصى الجهود خلال كل تلك الأحداث وعن طريق وسائل الإعلام لدعم فكرة البحث عن المنتجات الرفيعة المستوى بدلاً من المنتجات الزهيدة الثمن. وكان الغرض من ذلك تنبيه المستهلكين إلى أنهم إذا كانوا على علم بما يشترونه، فإن من الأفضل لهم أن تكون المنتجات جيدة الصنع ومشروعة. وفي الوقت ذاته، بذلت الجهود للتعريف بمبادرات القطاعات التي تعرض في الأسواق منتجات أصلية جيدة الصنع بأسعار تنافسية ومعقولة.

العنصر الاقتصادي

تستهدف تدابير الردع، كما سبق ذكره، زيادة تكلفة إنتاج سلع القرصنة وتوزيعها، والتأكد من أنه ليس بمقدور العصابات الإجرامية الكبيرة أن تحصل على كمية السلع الضرورية لها لتلبية طلبات السوق، مما يدفعها إلى زيادة أسعار السلع غير المشروعة. وتستهدف التدابير الاقتصادية استكمال التدابير الرادعة وجعل أسعار المنتجات الأصلية أكثر تنافسية.

وفي هذا الصدد، تم تخفيض الضرائب المفروضة على قطاعات معينة. ومن أمثلة ذلك القانون رقم 11.196 الصادر في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ والذي منح مزايا ضريبية للمنتجات الحاسوبية التي تباع بأسعار معقولة. ومن بين المبادرات المماثلة الأخرى إعفاء المنتجات الصناعية المخصصة للدعامات الفارغة من الضريبة. وعلاوة على ذلك، كان قطاع النشر معفياً من الضرائب حتى قبل إنشاء المجلس الوطني.

وفي الوقت ذاته، استخدم المجلس الوطني كل ما في وسعه لنشر مبادرات القطاع الخاص التي تأخذ الواقع الاجتماعي البرازيلي بعين الاعتبار، وتشجع عرض المنتجات بأسعار تنافسية في متناول السكان جميعاً. وثمة مبادرات عدة في هذا الصدد. وخير تعريف للسعر التنافسي مقابل سعر منتجات القرصنة هو سعر منتجات مؤسسة نيكي (NIKE) التي تملك حق صناعة قمصان الفريق البرازيلي لكرة القدم، التي تباع للمستهلك بنحو ١٧٠ كروزيرو في السوق الشرعية. وعند صناعة هذا المنتج لأول مرة على نحو مبسط، ولكن بصورة رسمية وأصيلة، انخفض سعر التجزئة إلى ٣٩,٩٠ كروزيرو تقريباً، أي أعلى من متوسط سعر منتج القرصنة الذي كان يباع بـ ٢٠ كروزيرو. ورغم ذلك، حققت مؤسسة نيكي مبيعات قياسية، مما يثبت أن المستهلك يبحث عن الجودة ويميل إلى اختيار المنتج الأصلي بسبب جودته حتى وإن أنفق كثيراً.

وثمة مثال آخر في قطاع الألعاب الرياضية، وهو النادي (Atlético Paranense) الذي اعتمد سياسة ترمي إلى إدماج بائعي الشوارع في الاقتصاد الرسمي، وإنتاج سلع للفئات ذات الدخل المنخفض، وتوزيع قمصان عن طريق هؤلاء البائعين بسعر نهائي يناهز ٣٠ كروزيرو.

وفي قطاع صناعة الأسطوانات، يجدر التنويه بمبادرة المطرب رالف (Ralf) الذي ابتكر تكنولوجيا الأسطوانة شبه المعدنية، وهي وسيلة صوتية غير معدنية تماماً. وبما أن تكلفة الإنتاج منخفضة، فإنه يمكن بيع الأسطوانة بسعر يناهز ٤,٥٠ كروزيرو وتوزيعها عن طريق بائعي الشوارع. واستقبل هؤلاء البائعون المبادرة بكل حماس، ولم يترددوا في بيع المنتجات المشروعة ما دام الطلب عليها كبيراً وكانت أسعارها في متناول المستهلكين.

وفي إطار العنصر الاقتصادي أيضاً، تم جمع بيانات عن بخس تقييم الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المستخدمة لإنتاج سلع القرصنة. وفي سنة ٢٠٠٥، أعد ممثلون عن قطاع الأسطوانات والمصنفات السمعية البصرية دراسة عن بخس تقييم الدعامات الفارغة، وقدموا استنتاجاتهم إلى ممثلي وكالات المراقبة والإنفاذ، وعلى الأخص إلى الشرطة الفدرالية والشرطة الفدرالية للطرق العامة وإدارة الخزانة العامة. ٠

وساعدت تلك الدراسة السلطات الحكومية على الحجز على دعامات التسجيل الفارغة التي كان يحاول البعض إدخالها إلى البرازيل بوسائل احتيالية. وفي ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، صادرت السلطات أكثر من سبعة ملايين دعامة فارغة كان المهربون يحاولون إدخالها إلى البلد بوسائل احتيالية. وبإمكان المبادرات التي تتخذها القطاعات المتضررة من التحايل على القانون أن تضع حداً لمثل هذه الممارسات.

العنصر المؤسسي

الهدف الأساسي من العنصر المؤسسي هو مناقشة التشريعات البرازيلية. فعلى الرغم من أن البرازيل قد أصدرت قوانين حديثة بشأن حماية الملكية الفكرية، إلا أنه ما زال يستلزم الأمر تحديث واستكمال النصوص القانونية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة التي تسمح للمجرمين باستخدام وسائل أكثر تطوراً للتحايل على القانون.

وفضلاً عن الجانب التكنولوجي، تجري مناقشة إجراءات التشريع البرازيلي حالياً بغية تسهيل الإجراءات القضائية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وتتطلب درجة عالية من التنسيق بين مختلف الهيئات المعنية.

وفي سنة ٢٠٠٥، أشرف الفريق العامل المعني بالشؤون التشريعية والتابع للمجلس الوطني على مناقشة بعض المقترحات المتعلقة بتعديل القوانين بغية التوصل إلى اقتراح يأخذ مصلحة جميع القطاعات المعنية في الحسبان. وستستمر المناقشات في سنة ٢٠٠٦ إلى أن يتم التوصل إلى أفضل اقتراح للبلاد.

وإلى جانب ذلك، يناقش مجلس الشيوخ حالياً عدداً من مشروعات القوانين بهدف تعديل مسائل محددة في القانون الحالي، والتي يرى المجلس الوطني ضرورة تعديلها، أي وضع نظام للتحقيق الاحتمالي وإمكانية إتلاف منتجات القرصنة قبل اتخاذ الإجراءات القضائية.

وعلى كل حال، من المهم الإشارة إلى أن التشريع البرازيلي هو من أحدث التشريعات في العالم بالنسبة إلى المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية، وإلى أن التعديلات الواجب إدخالها على هذا التشريع يرجع السبب فيها إلى تطور طرائق عمل المجرمين بصورة متواصلة وسريعة.

فمثلاً، أصبح نظام التحقيق الاحتمالي ضرورياً نظراً لجسامة أعمال القرصنة في القرن الحادي والعشرين، وكان من المعتاد حتى التسعينات من القرن الماضي تفتيش شحنات البضائع المصادرة سلعة بعد سلعة لأن أعمال القرصنة نادراً ما كانت ترتكب على نطاق واسع. وبحلول العولمة، بدأت أعمال القرصنة تتفشى وأصبح من المستحيل تفتيش كل السلع المنقولة في حاوية واحدة مثلاً. وأبطل بعض القضاة الجزاءات التي صدرت بناء على نظام التحقيق الاحتمالي، وأفلت بذلك المجرمون من القصاص.

وينطبق ذلك أيضاً على مسألة إتلاف منتجات القرصنة قبل بداية الإجراءات القضائية، إذ نظراً لتزايد حجم هذه المنتجات في العالم وحجم المنتجات المصادرة بالتالي، تزايدت تكلفة تخزينها في المستودعات. وأصبحت المستودعات العامة، بل مستودعات الشركات المعنية، مكتظة بمنتجات القرصنة، وأصبحت تكلفة صيانة تلك المستودعات باهظة للغاية بالنسبة للسلطات العامة والشركات القانونية.

وبالإضافة إلى ضمان تصدي التشريع للوسائل الإجرامية المتطورة، يجب ضمان تطبيق القانون على النحو الصحيح. وفي هذا الصدد، أصبح من الأهمية بمكان مشاركة السلطة القضائية وجهاز النائب العام في التصدي لمشكلة القرصنة، كما يتضح ذلك من مشاركة القضاة والمدعين العامين في الحلقات التدريبية المخصصة لتلك المسألة، مما يدعم فكرة الاعتماد على هيكل متخصص داخل السلطة القضائية لحماية الملكية الفكرية بصورة فعالة.

وبالتعاون مع السلطة القضائية، يهتم المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة بإنشاء هياكل متخصصة وإلحاقها بالشرطة الفدرالية وشرطة الطرق العامة من أجل مناهضة أعمال القرصنة. وفي سنة ٢٠٠٥، شرع في تطوير مشروعين لإنشاء تلك الهياكل وإلحاقها بوزارة التخطيط، ودرس طلبات تتعلق بتخصيص الموارد لدعم هاتين الهيئتين المعنيتين بتطبيق القانون، ورأى من المهم أيضاً زيادة عدد الموظفين العاملين في كل الهيئات العامة المشاركة في مكافحة أعمال القرصنة.

وخلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥، عقدت مسابقة عامة لشغل الوظائف الخالية في إدارة الخزانة العامة، أي ألف وظيفة في قلم الحسابات و١٨٢٠ وظيفة تقنية. ومن المرتقب أن يشغل الموظفون الجدد مناصبهم في سنة ٢٠٠٦، وسيزيد بالتالي عدد الموظفين المعنيين بمكافحة القرصنة. وخلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦، من المرتقب أيضاً إجراء مسابقة لشغل ما يزيد على ٤٠٠ وظيفة مخصصة للمحققين والمحللين والمساعدين في المعهد الوطني للملكية الصناعية، وهو الجهاز المسؤول عن إدارة سجلات البراءات والعلامات التجارية.

وثمة شرط أساسي آخر يجب استيفاؤه لتنفيذ الأنشطة المناهضة للقرصنة، وهو إدراج تلك المسألة في الخطة السنوية المقبلة، أي وثيقة تخطيط الميزانية للسنوات الأربع المقبلة، المنتظر إقراراها سنة ٢٠٠٧. وفي الوقت الراهن، أي في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥، رصدت موارد محددة للمجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة في الميزانية الرسمية لسنة ٢٠٠٦.

وثمة تدبير آخر اتخذ في المجال المؤسسي، وهو إنشاء جهاز للإبداع (cliquedenúncia) وقناة مباشرة للاتصال بين المجلس الوطني والهيئات المعنية بحماية الحقوق الفكرية والوكالات العامة المنوط بها تطبيق القانون والهيئات المعنية بحماية المستهلكين. وبفضل هذه القناة التي يمكن النفاذ إليها على موقع المجلس الوطني على الوب <http://www.mj.gov.br/combatepirataria>، يمكن إيداع الشكاوى والإبلاغ عن حالات القرصنة والأشكال الجديدة للتقليد ومراكز البيع الجديدة إلخ. والإحاطة علماً بالتحقيقات. ويمكن أيضاً تقديم الشكوى من أعمال الفساد المرتبطة بالجرائم المرتكبة في مجال الملكية الفكرية.

إن إدماج كل الهيئات المشاركة في مكافحة القرصنة على المستويات الثلاثة لجهاز الدولة هو من الأهمية بمكان لدعم عمل السلطات العامة. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة إنشاء هيئات محلية متخصصة في كل الأراضي الوطنية. ومثال ذلك المبادرة التي اتخذتها دولة ساو باولو التي أنشئت فيها مؤخراً لجنة وزارية لمكافحة القرصنة، والمبادرة التي اعتمدتها دولة ريو دي جانيرو التي بدأت هيئة مختصة تباشر عملها فيها ومن المرتقب افتتاحها رسمياً سنة ٢٠٠٦.

وفي الختام، من المهم أيضاً الإعلام دورياً عن الأعمال المنجزة وتقديم الإحصاءات والبيانات بغية تحسين آليات مكافحة القرصنة في البرازيل وحفز المجتمع المدني على المشاركة في مناهضة أعمال القرصنة، الأمر الذي يمثل عاملاً حيوياً لإحراز نتائج مرضية.

[نهاية الوثيقة]